المرصد الأورومتوسطي
لحقـــوق الإنســـان

قطاع غـــزة:

مسرحًا لإبادة جماعية منذ السابع من أكـــتوبر ومنطقة مجاعة محتملة في السابع من فبراير

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
6 شباط/فبراير 2023

Euro-Med Human Rights Monitor

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

عن الأورومتوسطي

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان هو منظمة مستقلة غير ربحية يشكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان نحو 70% من العاملين والمتطوعين بها. يدافع الأورومتوسطي عن حقوق الإنسان في كل من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدعم ضحايا النزاعات المسلحة والاحتلال والنازحين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين أفرزتهم الصراعات والانتهاكات، خاصة الفئات الهشة منهم كالنساء والأطفال.

هذا التقرير من إعداد: **أ. ليما بسطامي**

مديرة الدائرة القانونية/المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

التاريخ: 6 شباط/فبراير 2024

المحتويات

خلفيـة **4**

المسؤول؛ وخصوصية الجاني والمجني عليه **6**

ماذا الآن؟ وما تبعات إعلان المجاعة في قطاع غزة؟ **8**

توصيـات مـن صلـب الالتزامـات **9**

- الحكومـة الفلسـطينية 9
- المجتمـع الدولـي ومؤسسـاته 10

صورة الغلاف: أطفال يتكدسون أمام تكية خيرية لتوزيع الطعام على النازحين جنوب قطاع غزة

فلسطيني في شمال قطاع غزة يتمكن من الحصول على كيس دقيق رغم إطلاق القوات الإسرائيلية النار على القوافل الإغاثية - رويترز - 27 يناير 2024

خلفية

يعاني سكان قطاع غزة من مستويات كارثية من عدم استقرار الأمن الغذائي الحاد نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي المتواصل على القطاع منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر من العام الماضي 2023؛ الهجوم الذي عنوانه الحقيقي هو الإبادة الجماعية والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة، والذي يرافقه قصف شديد لا يتوقف، وعملية برية تستكمل برَّا الجرائم التي يرتكبها سلاح الجو والبحر، وقتل جماعي عمدي للمدنيين، وحصار عقابي لكل السكان، وتدمير منهجي وواسع النطاق للمنازل والأحياء والممتلكات، ومسح شامل لمقومات الحياة، واستهداف البنية التحتية - ما أدى إلى دمارها على نحو شبه كامل.

وتسببت الهجمات الجوية والبحرية والعمليات البرية الإسرائيلية في قطاع غزة في عزل المحافظات

الشمالية وساكنيها الباقين هناك، الذين يتراوح عددهم ما بين 400-500 ألف شخص، وكذلك في إحداث موجات نزوح قسرية جماعية لسكان القطاع، فقد أمسى حوالي 85% من سكانه (1.9 مليون شخص)، نازحين داخليين، يتركزون في أماكن بلا خدمات وليست أكثر أمنًا أو أقل عزلةً، وفي مناطق تصغر مساحتها الجغرافية غارة بعد غارة، ويزداد قربها من الحدود الجنوبية المصرية يومًا بعد يوم.

وبحسب التقرير المنشور في 21 كانون أول/ديسمبر 2023 الصادر عن فريق التحليل الخاص بالمبادرة العالمية «للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي»(IPC)- التي تعمل بالتنسيق والدعم من قبل الأمم المتحدة وشركاء آخرين، والتي أصبح تصنيفها المكون من خمس مراحل هو المعيار الدولي لتصنيف حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السياقات الإنسانية- فإن سكان قطاع غزة في فترة إسقاط التقرير ما بين (8 كانون أول/ديسمبر 2023 – 7 شباط/ فبراير 2024) يعانون بأكملهم، أي بنسبة 100%، من انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد (المرحلة الثالثة وما فوق في التصنيف المرحلي المتكامل) وبحاجة إلى إجراءات ومساعدات إنسانية عاجلة للحفاظ على الحياة. وهذا يمثل، بحسب تقريرها، أعلى نسبة من السكان الذين يواجهون مستويات عالية من عدم الاستقرار الغذائي الحاد التي كانت قيمتها المبادرة على الإطلاق لأي منطقة أو بلد منذ yنشائها في 2004.

ويضيف التقرير أنه وفي ذات الفترة، سيكون حوالي 53% من سكان قطاع غزة، أي حوالي 1,170,000 شخص، في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، ويواجهون فجوات كبيرة في استهلاك الطعام، وتظهر بينهم نسب عالية من سوء التغذية الحاد وازدياد في حالات الوفاة الناتجة عن سوء التغذية والأمراض المرتبطة بها. بينما سيكون 26% من سكان القطاع، أي حوالي 576,636 شخص، في مرحلة المجاعة (المرحلة الخامسة والأخيرة)، ويعانون من الحالة القصوى من حرمان الغذاء، وظهور واضح للجوع الشديد ومستويات حادة جدًا من سوء التغذية الحادة، وانهيار كامل لسبل العيش، وازدياد في حالات الوفاة الناتجة عن الجوع أو سوء التغذية أو الأمراض المرتبطة بهما.

وبعد الاعتراف بوجود أدلة ومؤشرات حول وقوع مجاعة في قطاع غزة بحسب تقرير فريق تحليل التصنيف المرحلي، تم تفعيل «لجنة استعراض المجاعة» (FRC)، لإجراء مراجعة شاملة للتقرير، وضمان الدقة الفنية والحيادية للتحليل قبل تأكيد النتائج المذكورة فيه والتواصل بشأنها. وخلصت اللجنة بأن النتائج التي توصل إليها تقرير الفريق معقولة، وأن عتبة المجاعة (المرحلة الخامسة) لسوء الأمان الغذائي الحاد قد تم تجاوزها بالفعل، بل وأن التقديرات الواردة في تقرير الفريق هي مؤشرات تحفظية، وأنه من المرجح أن يكون حجم انتشار المجاعة بين مجمل السكان في القطاع أعلى من النسب المذكورة.

كما شددت لجنة استعراض المجاعة في تقريرها على أن السبيل الوحيد للقضاء على المجاعة في قطاع غزة هو وقف تدهور الصحة والتغذية والأمان الغذائي والوفيات، من خلال استعادة خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة، وتوفير طعام آمن وغني وكافٍ للسكان بأسرهم، مشيرةً إلى أن وقف العمليات العسكرية واستعادة المساحة الإنسانية لتقديم المساعدات واستعادة الخدمات هي خطوات أولية أساسية في القضاء على أي خطر من المجاعة هناك، خاصة وأن الوضع في القطاع يتضح أنه كارثي لجميع القطاعات ويتطلب استجابة سياسية عاجلة للغاية، جنبًا إلى جنب مع استجابة إنسانية متعددة القطاعات ومتوازنة استراتيجيًا.

المسؤول؛ وخصوصية الجاني والمجني عليه

الحالة في قطاع غزة الآن وإن كانت غير مسبوقة، إلا أنها تحمل تاريخًا لم يكن طبيعيًّا ليوم واحد منذ عام 1967. وكباقي حال الأرض الفلسطينية، خضع القطاع بأكمله لهيمنة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، حيث وُظف الاحتلال العسكري لضم أراضٍ فلسطينية، وحرمان السكان من حقوقهم الإنسانية وعزلهم وفصلهم عن بعضها البعض.

واشتد الحال على قطاع غزة وسكانه منذ تموز/يوليو 2007، أي منذ حوالي 17 عامًا، حين فرضت إسرائيل على القطاع حصارًا عسكريًّا مشددًا وشاملًا، برًّا وبحرًّا وجوًّا، واستمر حتى يومنا هذا. هذا الحصار الذي تخلله تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية غير إنسانية، دفع بالآراء الساحقة في المجتمع الدولي إلى وصفه بجريمة «العقاب الجماعي» المحظورة وفقًا للقانون الدولي، بأعرافه وقواعده التعاقدية وأحكامه القضائية.

وعانى سكان القطاع منذ ذلك الحين وحتى تاريخه من ستة هجمات عسكرية إسرائيلية مدمرة، قتلت فيها إسرائيل الآلاف من الفلسطينيين المدنيين، وجرحت أضعافهم، ودمرت خلالهم الأعيان المدنية والبنية التحتية على نحو واسع. ولم يكن القطاع قد استطاع التقاط أنفاسه بين وبعد تلك الهجمات، أو إعادة ترميم ما تم تدميره، حتى جاءت حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد سكانه منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر من العام الماضي، وحتى تاريخه، ليمحق قطاع غزة على نحو شبه كامل، ويقتل خلاله وحتى الآن 35096 فلسطينيًّا، من بينهم 13,642 طفلاً. وما يزال هذا الرقم لا يعكس العدد الحقيقي لضحايا جريمة الإبادة الجماعية كونه لا يتضمن سوى مجموع أعداد من وصلت جثامينهم إلى المستشفيات، وأولئك الذين فقدوا تحت الأنقاض لأكثر من أسبوعين، ووجدوا من يبلغ عن فقدانهم. أما من فقد دون أن يجد من يبلغ عنه، أو من فقدوا مع عائلتهم بأكملها، تحت أطنان المتفجرات، التي استهدفت الأحياء التي كانوا يسكنوها بأكملها، ومن تحللت جثامينهم، ومن

فقد برحلة الموت في طريق النزوح، ومن نهشتهم الحيوانات الضالة، ومن تبخرت أجسادهم من قوة المتفجرات، ومن تخلصت إسرائيل من أجسادهم بعد اختطافهم واقتيادهم إلى أماكن مجهولة، كلها أسماء ما تزال حتى الآن خارج القوائم الرسمية، وحتى التقديرية.

وكأداة إضافية، فرضت إسرائيل مع بداية هجومها حصارًا خانقًا فوق الحصار المشدد المفروض أصلاً على القطاع منذ 2007، واستخدمت فيه التجويع ضد المدنيين كسلاح وتكتيك غير قانوني، وعرقلت فيه دخول ووصول المساعدات الإنسانية إلى أقصى حد، وبخاصة إلى المحافظات الشمالية (مدينة غزة والشمال). وكان ذلك من خلال تقليص حجم المساعدات المسموح بدخولها أساسًا، وفرض قيود تعسفية على الأنواع والأصناف المسموحة، وعمليات تفتيش لا تتسم سوى بالرفض أو التأخير أوالمماطلة، واستهداف شاحنات المساعدات والمدنيين الجوعى المنتظرين لها، واستمرار تدمير الشوارع والبنى التحتية اللازمة لمرور المساعدات الإنسانية ووصولها وتوزيعها. وبأحسن الأحوال، يتراوح المعدل لما يدخل القطاع الآن ما بين 70 إلى 100 شاحنة مساعدات إنسانية يوميًا، اثنتان منهم إلى المحافظات الشمالية، في حين كان عدد شاحنات البضائع والمساعدات التي تدخل القطاع قبل 7 تشرين أول/أكتوبر يوميًا هو 500 شاحنة على الأقل.

وهذه الإحصائيات بينة بذاتها، ولا تحتاج للكثير من التوضيح بأن ما يدخل القطاع لا يلبي الحد الأدنى بحده الأدنى لاحتياجات السكان في ظل الحرمان الشديد والمتواصل والمتراكم من الأساسيات من الغذاء والمياه الصالحة للشرب والدواء، بفعل الحصار، واتساع احتياجاتهم نظرًا لما يواجهونه من ظروف غير إنسانية وإبادة جماعية، وقطع الكهرباء والماء وإمدادات الوقود عنهم، وانهيار قدرتهم على الإنتاج المحلي اللازم للبقاء على الحياة. ويزداد الوضع تعقيدًا، كون سكان القطاع محاصرون داخله من كل الجهات، ما يحول دون قدرتهم على الحصول على الطعام من مصدر آخر.

هذه المعطيات كلها أدت إلى النتيجة التي وصلت إليها الجهة صاحبة الاختصاص والقول في هذا الشأن، مبادرة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي»، وكذلك العديد من المؤسسات الأممية والدولية، وخبراء في الأزمات الإنسانية والقانون الدولي، بأن قطاع غزة مقبل لا محالة على مجاعة في أوائل هذا الشهر، شهر شباط/فبراير من العام الجاري، وأن ضحايا الجوع وسوء التغذية والأمراض المقترنة بهما، وبخاصة الأطفال، قد يفوق عددهم على المدى الطويل عدد الذين قتلوا على نحو مباشر بسبب الهجوم الإسرائيلي على القطاع.

ماذا الآن؟ وما تبعات إعلان المجاعة في قطاع غزة؟

بشكل عام، إن عملية إعلان حالة المجاعة هي أمر نادر الحدوث، فلم يتم إعلانها في التاريخ الحديث إلا مرتين، مرة في الصومال في 2011، والأخرى في جنوب السودان في عام 2017. في حين تبقى اليمن رغم كارثية وضعها الغذائي والازدياد المتسارع في عدد ضحايا المجاعة، خارج إطار الإعلان الرسمية للمجاعة، حتى الآن. ومن الجدير بالذكر، أن إعلان حالة المجاعة بشكل رسمي، أو عدمه، لا يغير من حقيقة انتشار المجاعة في قطاع غزة بالفعل، خاصة بالمحافظات الشمالية، وأنها أصبحت كارثة حالّة يموت بسببها الفلسطينيين الآن في قطاع غزة.

ومن غير المعلوم حتى الآن إذا ما كانت مبادرة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» ستكون قادرة على إجراء تقييم جديد مع انتهاء الفترة التقديرية لتقريرها الأول التي امتدت منذ 8 كانون أول/ديسمبر 2023 وحتى 7 شباط/فبراير 2024، وذلك بسبب شدة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، خاصة وأن تقريرها الأول، كانت قد جمعت معلوماته وبياناته خلال فترة الهدنة التي بدأت في 24 تشرين ثانٍ/نوفمبر من العام الماضي وامتدت إلى سبعة أيام قبل انهيارها.

إن عملية الاعتراف بالمجاعة بشكل رسمي هو أمر سياسي بامتياز، يتخلله إجراء حسابات تقنية محددة وجولات مفاوضات معقدة. وغالبًا ما يتم الإعلان عنه بموجب قرار مشترك بين عدة أطراف، وهي، في المقام الأول، حكومة البلد المتأثرة ومختلف وكالات الأمم المتحدة المختصة، وعادة ما يستندون في قرارهم إلى تقارير «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC) وتحليل «لجنة استعراض المجاعة» (FRC)، ونظام الإنذار المبكر للمجاعة» (FEWSNET). ورغم أن إعلان المجاعة لا يفعّل بحد ذاته أية التزامات قانونية على الدولة المتسببة أو الدول أو مجموع المجتمع الدولي، إلا أن إعلان المجاعة في حالة قطاع غزة له تبعات جوهرية خاصة لسببين؛ أولهما، إضافة عبء أخلاقي آخر، ووصمة لإسرائيل وحلفائها، وكذلك إضافة ضغط سياسي جديد على المجتمع الدولي حول ضرورة التحرك العاجل من أجل الاستجابة السريعة ومنع تدهور الوضع الكارثي في قطاع غزة، ورفع الحصار، وإدخال المساعدات الإنسانية على نحو عاجل وسريع، ولربما زيادة الضغط على إسرائيل من أجل وقف هجومها على القطاع.

أما السبب الثاني، وهو الذي لا يقل أهمية عن السبب الأول، هو أن إعلان المجاعة في قطاع غزة، يعني بالضرورة أن إسرائيل ارتكبت جريمة «تجويع المدنيين» في القطاع كأسلوب من أساليب حربها؛ الجريمة التي تحتاج لتحققها بالأصل عتبة أقل من إعلان مجاعة، فالتجويع دون احداث المجاعةبحد ذاته كاف،

إلا أن إعلان حالة المجاعة يعطي حجية وقرينة ظاهرة «prima facie evidence» على ارتكاب إسرائيل جريمة التجويع، كجريمة حرب قائمة بحد ذاتها، أو كشكل من أشكال جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر. وهذا الأمر لربما سيكون له آثار مهمة في دفع عملية مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على جرائمها التي ترتكبها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

فإعلان المجاعة قد يجد له طريقًا أمام محكمة العدل الدولية التي تنظر الآن في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل لانتهاكاتها التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ سواء عند تقييم المحكمة لالتزام إسرائيل بالتدابير التحفظية التي فرضتها عليها، نظرًا لقيام الشبهة بانتهاكها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، أو لطلب تعديل على تلك التدابير التحفظية بموجب المادة (73) من لائحة المحكمة، أو كبينة اضافية توزنها المحكمة خلال نظرها في موضوع الدعوى وإصدار حكمها النهائي فيها. كما قد يؤدي إعلان المجاعة إلى إحراج المدعي العام «للمحكمة الجنائية الدولية»، الذي غاب عن مسارح الجرائم المتعددة والخطيرة في قطاع غزة، وعن قرار محكمة العدل الدولية، وخالف مسؤولياته الدولية، وأفرغ سبب وجوده (D'etre raison) هو والمحكمة الجنائية الدولية من مضمونه وتبريره.

توصـــــيات
من صلـــب الالتزامات

• الحكومة الفلسطينية:

على الحكومة الفلسطينية الاضطلاع بدور أكثر فعالية في التعامل مع أزمة المجاعة في قطاع غزة، من خلال التصدي المبكر لها والاستجابة الفعالة لها. ورغم كل تعقيدات الوضع الحالي، يمكن ذلك من خلال تكريس كافة الإمكانيات المتاحة لتفعيل خطط وموازنات طوارئ وقابلة للتنفيذ، وتجنيد كافة الجهود الدبلوماسية، والقيام بعمليات رصد وجمع البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدَّثة حول توفر الغذاء ووصوله واستخدامه، فضلاً عن الحالة التغذوية ومعدلات الوفيات، ومشاركتها والتواصل بشأنها مع الجهات الدولية المختصة. والتنسيق مع هذه الجهات والتعاون معها، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، ويونيسيف، لضمان أن تكون جهود الاستجابة تكاملية، وإجراء تقييمات مشتركة بشكل منتظم. وأخيرًا، الضغط المستمر من أجل إعلان حالة المجاعة رسميًّا في قطاع غزة. ومن نافلة القول، أن هذه الالتزامات لا تقع فقط على حكومة دولة فلسطين، بل أيضًا على منظمة التحرير الفلسطينية، بشخوصها ومؤسساتها، على اعتبارها حاملة صفة التمثيل للشعب الفلسطيني.

• المجتمع الدولي ومؤسساته

إن وقوع مجاعة في أي مكان في العالم يعتبر فشلاً ثلاثيًّا يعكس إخفاق الدولة المتسببة، ودول العالم، والمنظومة الدولية بأكملها، التي سمحت للوضع الإنساني والغذائي في ذلك البلد للوصول إلى ذلك الحد. ويزداد الفشل فشلاً، حين وقعت المجاعة في قطاع غزة، رغم كل التحذيرات الحقوقية والأممية بأن ما يحدث في القطاع هو إبادة جماعية، وأن المجاعة الحاصلة هناك تأتي بإطارها، وهي من فعل الإنسان (إسرائيل)، وليس لعوامل مناخية أو قوة قاهرة لا يمكن درء آثارها أو التحكم بها.

فدول العالم والمنظومة الدولية فشلت بأكملها في تنفيذ التزاماتها الآمرة في وقف الإبادة الجماعية، كالتزام قانوني عام، والتزام قانوني قضائي بموجب قرار محكمة العدل الدولية، تمامًا كما فشلت مسبقًا في التعامل مع الأسباب الجذرية التي أدت بالوضع في غزة للوصول إلى هذا الحد، وعلى رأسها عدم إنهاء الاستعمار الإسرائيلي المفروض على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، وتفكيك نظام الفصل العنصري المفروض ضد الفلسطينيين جميعًا، وإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة وحالة الاستفراد الموحشة بالقطاع وسكانه على مدار 17 عامًا، إلى جانب تدخلهم الحاسم لعكس مسار تحرر الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير.

وإذا ما أردنا أن نحصر التوصيات لهذه الكيانات في سياق المجاعة في قطاع غزة، فيمكن تقسيمها على النحو التالي:

1. الـــدول: يجب التحرك فورًا قبل فوات الأوان بأن لا يكون ثمة سبيل لإزالة تداعيات الأزمة الإنسانية وعكس آثارها على الفلسطينيين في القطاع؛ ويبدأ ذلك في احترام الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق جميع الدول بوقف ومنع جريمة الإبادة الجماعية في القطاع، باعتبارها الجذر الأساس لوقوع المجاعة، والامتناع عن أي فعل من شأنه أن يشكل جرم الاشتراك في ارتكاب هذه الجريمة، أو التآمر على ارتكابها، أو اتخاذ أي من الإجراءات التي من شأنها تعميق هذه الجريمة هي وآثارها بأي صورة من الصور، بما يشمل كسر الحصار عن قطاع غزة، وإيصال المساعدات إليها بشكل مباشر، برًّا (من ناحية مصر) وبحرًا وجوًا، واستئناف تمويل وكالة «أونروا» فورًا، باعتبارها الوكالة الدولية الرئيسية المسؤولة حاليًا عن عملية إدخال المساعدات الإنسانية وتوزيعها في القطاع، والتوقف فورًا عن معاقبة الفلسطينيين على نحو جماعي، وحث باقي الدول على دعم عمل أونروا وكافة المؤسسات الإنسانية الأخرى العاملة في القطاع.

2. مؤسســـات الأمـــم المتحـــدة المختصـة وآليات «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC): في الوقت الراهن، يجب العمل على تعزيز عمل آليات الرصد والتقييم للأزمة الغذائية التي تعصف بقطاع

غـزة، بمـا يشـمل تتبـع مؤشـرات التسـارع فـي تدهـور الأزمـة الغذائيـة وانتشـار المجاعـة، وتوثيـق البيانـات وتقديـم التحليـلات المسـتندة إلـى نظـام التصنيـف المرحلـي. والأهـم، قيـام آليـات هـذا التصنيـف بتقديـم تقريرهـا الثانـي بأسـرع وقـت ممكـن، خاصـة مـع اقتـراب انتهـاء الفتـرة التقديريـة (الإسـقاط) لتقريرهـا الأول بحلـول 7 شـباط/فبراير، تتنـاول فيـه تقييمًـا محدثًـا للأزمـة الغذائيـة وتحليـلاً مسـتجدًا لمؤشـرات المجاعـة فـي القطـاع، خاصـة مـع التدهـور السـريع الحاصـل للأوضـاع الإنسـانية فـي القطـاع بفعـل اسـتمرار العـدوان والحصـار، والعمـل والتنسـيق مـع كافـة الجهـات مـن أجـل إعـلان حالـة المجاعـة وتوجيـه انتبـاه العالـم إلى الوضع الإنسـاني فـي القطـاع.

وبشـكل عـام، يتعيـن علـى المؤسسـات الدوليـة والأمميـة تعزيـز العمـل فـي تقديـم المسـاعدات الإنسـانية الفوريـة للسـكان القطـاع، وتعزيـز آليـات التنسـيق بينهـم، لضمـان اسـتجابة موحـدة وفعالـة لمواجهـة أزمـة المجاعـة فـي القطـاع. وكذلـك الاسـتمرار فـي الدعـوة والضغـط لتسـهيل وضمـان وصـول المسـاعدات الإنسـانية بشـكل آمـن دون عوائـق إلـى جميـع أنحـاء القطـاع، وضمـان تقديمهـا فـي الوقـت المناسـب، وحمايـة السـكان المتأثريـن مـن المجاعـة، مـع التركيـز والمطالبـة بضـرورة وقـف إطـلاق النار،الـذي بدونـه لا يمكـن الحديـث عـن بيئـة فعليـة ملائمـة لتقديـم المسـاعدات الإنسـانية والبـدء فـي اسـتعادة تقديـم الخدمـات الأساسـية.

5. الأميـن العـام للأمـم المتحـدة: قـام الأميـن العـام منـذ بدايـة الهجـوم بتفعيـل معظـم صلاحياتـه، رغـم محدوديتهـا، وبأقصـى امكانياتـه للتحذيـر ولفـت النظـر حـول خطـورة الوضـع الإنسـاني فـي القطـاع وطلـب التحـرك علـى المسـتوى العالمـي. ولتفعيـل دوره فـي موضـوع المجاعـة، يجـب علـى الأميـن العـام الاضطـلاع بمسـؤوليته القانونيـة بموجـب قـرار مجلـس الأمـن رقـم (2417) الصـادر فـي عـام 2018 حـول حمايـة المدنييـن فـي الصـراع المسـلح، الـذي كلّفـه بالقيـام بإبـلاغ مجلـس الأمـن بسـرعة عنـد حـدوث خطـر مجاعـة ناجمـة عـن نـزاع أو حالـة انعـدام أمـن غذائـي واسـع النطـاق فـي السـياقات المسـلحة، وبالتالـي، ووفقًـا للقـرار، يقـوم مجلـس الأمـن بإيـلاء اهتمامـه الكامـل للمعلومـات التـي يقدمهـا الأميـن العـام فـي هـذا السـياق. ويذكـر أنـه وحتـى تاريخـه، لـم يقـم الأميـن العـام بتفعيـل دوره بموجـب هـذا القـرار

Euro-Med Human
Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

+41 78 679 24 15
+41 229295703
Regus - Geneva Balexert Tower - Avenue
Louis-Casaï 18 - 1209 - Genève-Switzerland
Geneva– Headquarters

www.euromedmonitor.org
Geneva@euromedmonitor.org